

Distr.
GENERAL

UNEP/GPA/IGR.1/7
4 September 2001

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ
برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية
من الأنشطة البرية

الاجتماع الأول
مونتريال، كندا ٣٠-٢٦ شرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١
البندان ٧ و ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية عن طريق تحسين الإدارة الساحلية والبحرية

الجزء الوزاري رفيع المستوى وإعلان مونتريال
بشأن برنامج العمل العالمي

مذكرة من الأمانة

١ - يرجى من الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى الآخرين الذين يحضرون الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (الجزء الوزاري/رفيع المستوى المزمع عقده يومي ٢٩ و ٣٠ شرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، توفير توجيه استراتيجي في مجال السياسة العامة لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي، وبالخصوص في الإدارة الساحلية والبحرية وفي تمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي، مع الاستفادة من مناقشات الجزء المتعدد أصحاب المصلحة من اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي المقرر عقده في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قبل انعقاد الجزء الوزاري.

.UNEP/GPA/IGR.1/1

*

ملحوظة: جميع الوثائق المشار إليها في هذه الوثيقة متاحة أو سوف تتاح على موقع غرفة تبادل معلومات برنامج العمل العالمي، في الشبكة العالمية (الإنترنت) وهو، www.gpa.unep.org

02102001

02102001

K0135552

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

٢ - وسوف يُدعى الوزراء وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى إلى تضمين تلك التوجيهات في إعلان مونتريال بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وسوف يُطلب إليهم أيضاً توفير التوجيه بشأن كيفية ضمان تنفيذ المجتمع الدولي الأوسع لإعلان مونتريال، ويشمل ذلك الإجراءات المتعلقة بالقمة العالمية المرتقبة المعنية بالتنمية المستدامة المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٣ - ويتوخى أن يُيرز إعلان مونتريال تعهدات الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى وتصميمهم على التصدي بفعالية لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في السياق الأوسع للتنمية المستدامة، والتخطيط المتكامل لأحواض الأنهار واستخدام الأراضي، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية. والهدف الأعم لهذه العملية وإعلان مونتريال النهائي هو تعزيز صحة وأسباب معيشة السكان في المناطق الساحلية وخفض نسبة الفقر.

٤ - وينتظر أن يشمل إعلان مونتريال عناصر تتناول: التقرير عن حالة تنفيذ برنامج العمل العالمي، للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠١؛ والنهج اللازم لوضع مشروع توصيات لصنع القرارات بشأن المياه المستعملة البلدية؛ وبرنامج العمل المحدد التكاليف لبرنامج العمل العالمي للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦؛ وتحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي عن طريق تحسين الإدارة الساحلية والبحرية؛ وبناء الشراكات وتمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي؛ وتوصيات ملموسة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثانية والعشرين؛ وتوصيات ملموسة للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢.

٥ - وفي هذا السياق يُطلب إلى الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى الآخرين النظر في الورقة المرفقة التي تتضمن خطة للإدارة الساحلية والبحرية، مع ايلاء اعتبار خاص لما يلي:

(أ) الإجراءات المحددة المطلوب اتخاذها على المستويات الدولي، والإقليمي، والوطني والم المحلي؛

(ب) دور الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، والمجتمع المدني؛

(ج) القضايا المؤسسية والتشريعية والمالية.

الف - مقدمة

٦ - تنشأ نسبة نحو ٨٠ في المائة من حجم التلوث في المحيطات عن الأنشطة البرية. وقد قدرت القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات التي توفرها المحيطات بنحو ٢٣ مليون دولار في السنة^(١).

Costanza, R. et al. 1998. The value of ecosystem services: putting the issues in perspective. (1)
Ecological Economics, 25 (1998) 67-72.

٧ - تؤثر المصادر البرية للثروت البحري والتبدل المادي للموائل الساحلية وتدميرها على قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية على حد سواء، وعلى الموائل، والأنواع، وتؤثر، وبالتالي، على صحة ورفاه المجتمعات الساحلية وأراضيها ومناطقها الداخلية. وتتضخ خطورة هذه المشكلة بتأثير التصريحات من المياه المستعملة البلدية (مياه المجارير)، التي عرّفت بأنها واحدة من أخطر التهديدات على التنمية الساحلية المستدامة على نطاق العالم. فعلى سبيل المثال، يتسبب وجود الكائنات المُمرضة في المياه البحريّة ومياه مصبات الأنهار الملوثة بمياه المجارير في انتشار الأمراض المعدية على نطاق واسع بين السباحين ومستهلكي المحار والأسمك الصدفية النبئية وغير المطهورة جيداً، فـ^٢ تأثيره الاقتصادي العالمي مؤخراً بعشرة آلاف مليون دولار في السنة^(٢).

٨ - وفي محاولة جادة للتصدي لهذه المشاكل، التزمت ١٠٨ حكومات والإتحاد الأوروبي في حماية وحفظ البيئة البحريّة والساحلية عن طريق اعتماد برنامج العمل العالمي وإعلان واشنطن لحماية البيئة البحريّة من الأنشطة البرية في مؤتمر حكومي دولي عقد في واشنطن العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (UNEP (OCA)/LBA/IG.2/7, UNEP (OCA)/LBA/IG.2/6).

٩ - والمركز الأساسي لبرنامج العمل العالمي هو أن وجود بيئه ساحلية وبحريّة نظيفة وصحية أمرٌ أساسي لكثير من السلع والخدمات التي تدعم مباشرةً أو بطريقة غير مباشرة التنمية الاقتصادية الوطنية وأن إدراج برنامج العمل العالمي في خطط التنمية الوطنية أو السياسات البيئية الوطنية سيعالج قضايا رئيسية مثل، الأمن الغذائي، وتحفيظ طأة الفقر، والصحة العامة، وصيانة وحماية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. ونتيجة لذلك يتبع برنامج العمل العالمي نهجاً متكاملًا للسياسة العامة تجاه التحديات متعددة القطاعات المتمثلة في التدهور الساحلي والبحري. وسوف يؤدي النجاح في تنفيذ برنامج العمل العالمي إلى منافع بيئية واقتصادية واجتماعية كما سيؤدي إلى إدارة متكاملة للمناطق الساحلية ولعمق الماء.

١٠ - ولا تجد المناطق الساحلية والمحيطات حالياً ما تستحقه من الاهتمام الدولي الذي يتوافق مع أهميتها ومع مساهمتها في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الساحلية الذين يمثلون قرابة ٥٠ في المائة من سكان العالم.

١١ - وعلى أن نسبة الوعي لتأثير الأنشطة البرية على البيئة الساحلية والبحرية ولضرورة تنفيذ برنامج العمل العالمي لضمان استدامة طويلة الأجل لهذا المورد الحيوي، متمنية بصورة عامة. ولذا لم يترجم برنامج العمل العالمي حتى الآن إمكاناته إلى عمل كامل الفعالية عبر جبهة واسعة. وتنلزم آليات تنسيق فعالة تتوحد حولها أهداف أنشطة برنامج العمل العالمي، الأمر الذي يهيئ وبالتالي، لإشراك مجموعة واسعة ومتعددة من أصحاب المصلحة ولتعبئته الإرادة السياسية لتنفيذ البرنامج.

(٢) فريق الخبراء المعنى بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحريّة ٢٠٠١. حماية البحار من الأنشطة البرية- المصادر والأنشطة البرية المؤثرة على نوعية استخدامات البيئة البحريّة والساحلية وبينة المياه العذبة المرتبطة بها. Rep.Stud. GESAMP No. 71, 162 pp, GESAMP 2001. A Sea of Troubles. Rep. Stud. GESAMP No. 70, 35 pp.

**باء - التحدى أمام الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ
برنامج العمل العالمي**

١٢ - أن التحدى الذي يواجه الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي هو تغيير الحالة المنشورة أعلاه بإشراك الحكومات، والقطاع الخاص، وتنظيمات المجتمع المدني، والجهات المانحة، والدوائر المالية والمتعددة الأطراف، وذلك في جهود ترمي إلى:

(أ) إبراز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والمنافع العائدة على الصحة البشرية والبيئة التي يمكن أن تستمد من تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

(ب) وضع برنامج العمل العالمي في صلب السياسات والبرامج الوطنية في إطار التعاون الإقليمي والعالمي؛

(ج) وضع توجيهات واقعية بشأن كيفية تمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي.

**تحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة
البحرية عن طريق تحسين الإدارة الساحلية والبحرية**

ألف - القضية الأساسية المطروحة للنظر

١٣ - إن ما يستدعي النظر فيه، في المقام الأول، هو التدابير المحددة التي تلزم لتحسين الإطار الحالي للإدارة الساحلية والبحرية لغرض التعجيل بتنفيذ برنامج العمل العالمي على المستويات العالمي والإقليمي والوطني.

باء - تهيئة الظروف

١٤ - ترتبط الأنشطة المضطلع بها بموجب برنامج العمل العالمي ارتباطاً وثيقاً بعمل عدد من الاتفاقيات العالمية والإقليمية والاتفاقات متعددة الأطراف، إضافة إلى عمل منظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء الآخرين. وينتicip النهج المتكامل والعملي المنحى لبرنامج العمل العالمي فرصةً لتطوير التحالف والروابط المشتركة: بين الحكومات، وداخل الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف، ومع الشركاء الآخرين. ولذا فإن الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي موات لإجراء مناقشة بشأن تعزيز الإدارة الساحلية والبحرية بهدف شامل هو تحسين تنفيذ البرنامج. وفي هذا الصدد، فإن الاستعراض الحكومي الدولي الأول هذا يمكن أن يساهم في المناقشة العالمية للإدارة البيئية بشكل أوسع (مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢١/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١)، وفي ترجمتها إلى أعمال ملموسة وإلى تقدم يمكن قياسه على المستويين الإقليمي والوطني.

١٥ - وعلى وجه التحديد، يُنْتَظِرُ أَنْ تكون النتائج التي يتمُضْعُفُ عنها اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الأول - ويشمل إعلان مونتريال - أهمية مباشرة لقضايا الإدارة المقرر النظر فيها، بين أمور أخرى، في المؤتمر العالمي المعنى بالبحار والمناطق الساحلية بعد عقد من ريو+١٠ (باريس، ٣ - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، في إطار اللجنة الأقليانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وفي القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (جوهانسبرج، ٢ - ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) والاجتماعات المقبلة للعملية الاستشارية غير الرسمية مفتوحة العضوية للأمم المتحدة الموضوعة لتيسير استعراض الجمعية العامة السنوي للتطورات في شؤون البيئات (العملية الاستشارية في شؤون البيئات).

جيم - السياق العالمي

١٦ - وعياً من الجمعية العامة للأمم المتحدة لأهمية البيئات والبحار للنظام الإيكولوجي للأرض، بما في ذلك تغير المناخ، من حيث توفير الموارد الحيوية للأمن الغذائي واستمرارية الازدهار الاقتصادي ورفاهية الأجيال الحاضرة والمقبلة، فقد شدّدت، في دورتها الرابعة والخمسين على ضرورة تحسين التعاون والتسيير على المستويين الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، من أجل التصدي لجميع جوانب البيئات والبحار بطريقة متكاملة.

١٧ - وقد أدت هذه الضرورة إلى إقامة العملية الاستشارية لشئون المحيطات، وهي عملية أقيمت للمساعدة في التحضير لمناقشات الجمعية العامة السنوية بشأن المحيطات بالتركيز على تحسين التنسيق بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة داخل إطار الترتيبات القائمة للإدارة العالمية للمحيطات.

١٨ - وبناء على توصيات العملية الاستشارية لشئون المحيطات، أعربت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن عميق قلقها إزاء تدهور البيئة البحرية، وبالخصوص من جراء الأنشطة البرية. وفي معرض تشديدها على ضرورة التعاون الدولي في التصدي لحل هذه المشكلة، أعادت الجمعية العامة تأكيد أهمية ضمان تنفيذ برنامج العمل العالمي على الوجه الأكمل ودعت وكالات وبرامج الأمم المتحدة إلى أداء أدوارها دعماً للبرنامج.

١٩ - ونظراً لتركيز برنامج العمل العالمي على الفوائد التي تعود على البيئة البحرية، كثيراً ما ينظر المجتمع الدولي إلى البرنامج على أنه مبادرة "بحرية". بيد أن البرنامج هو حقيقة مبادرة أرضية تتطلب تكامل إدارة المياه العذبة مع إدارة المناطق الساحلية في نهج إيكولوجي كلي. وهناك حاجة واضحة إلى تعزيز الروابط المشتركة بين المبادرات الدولية للمياه العذبة والساحلية والبحرية من أجل ضمان فوائد العمل المتكامل.

دال - السياق الإقليمي

٢٠ - على الصعيد الإقليمي، اعترف المجتمع الدولي، (من خلال برنامج العمل العالمي) ببرامج البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتبارها آلية رئيسية لتنفيذ برنامج العمل العالمي. ولبعض برامج البحار الإقليمية آليات وأطر قانونية متقدمة بمستوى جيد توفر الهياكل الأساسية للضرورة لدعم تنفيذ برنامج معد ينطلب وقتاً وجهداً مثل برنامج العمل العالمي. غير أن برامج البحار الإقليمية المختلفة سواء منها (المربطة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو غير المرتبطة به) ليست متساوية من حيث الدعم السياسي، أو الهياكل الأساسية، أو الخبرة، أو القردة المالية، تنفيذ إجراءات فعالة للتصدي للأنشطة البرية. وفي بعض المناطق الإقليمية، لا توجد صكوك قانونية متعددة الأطراف، وإن وجدت تكون غير سارية لقدمها. وحيثما كانت الصكوك القانونية متعددة الأطراف غير موجودة، لا يمكن القطع بأن خطط العمل أو برامج العمل غير الملزمة ستكون كافيةً لضمان تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٢١ - ولكي تصبح برامج البحار الإقليمية الآلية الرئيسية لتنفيذ برنامج العمل العالمي على المستوى الإقليمي فلا بد من تعزيز قدراتها على القيام بذلك. ولذا فإن الوقت مناسب الآن لإمعان التفكير في اختلاف حالة العالم التي تعمل فيها برامج البحار الإقليمية الآن، بما كانت عليه عندما أنشئت في السبعينيات.

هاء - السياق الوطني والمحلّي

٢٢ - العمل على المستوى الوطني أمر أساسي وهو الضمان الرئيسي لحماية البيئة البحرية من المصادر البرية للنلوث. ويمكن للعمل الوطني أن يبرز الأولويات والظروف المحلية، بما في ذلك الخصائص الفريدة للنظام الإيكولوجي، والديناميات الاجتماعية والت الثقافية والاقتصادية. ويمكن أن تشمل الإجراءات الرئيسية على المستوى الوطني على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(ا) وضع و/أو تكيف برامج عمل وطنية أو استراتيجيات أو سياسات متعددة قطاعات، أو تدابير تشريعية وإدارية أو مالية ملائمة للأنشطة البرية؛

(ب) وضع وتمويل وتنفيذ مشاريع واقعية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والإدارات المحلية.

٢٣ - وينبغي أن تدمج الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل العالمي في السياسات والبرامج الوطنية، مثل استراتيجيات التنمية المستدامة وجداول أعمال القرن ٢١ المحلية والاستراتيجيات البيئية. وهذا وبالتالي يضمن إدراج البرنامج تدريجياً في الساحة الدولية. ومع مناقشة القرارات المتعلقة بحماية البيئة البحرية بشكل منظم ومع اعتمادها في المحافل الدولية الملائمة، يقوى تنفيذ البرنامج عن طريق الصكوك الإقليمية والعالمية المتنوعة.

واو - أصحاب المصلحة

٢٤ - منذ اعتماد برنامج العمل العالمي في عام ١٩٩٥، ازداد الوعي للدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص والمجتمع المدني في دفع خطط التنمية المستدامة إلى الأمام. ومن الواضح أن نجاح برنامج العمل العالمي يستوجب أن تشارك في تنفيذه لا الحكومات وحدها بل أيضاً أصحاب المصلحة الآخرون ومصادر التمويل الجديدة.

٢٥ - وتؤدي المشاركة النشطة من أصحاب المصلحة غير الحكوميين في تنفيذ برنامج العمل العالمي إلى زيادة قبول المسؤولية عن التلوث البولي. وهي لا تعزز فحسب الجهود المبذولة حالياً بل وتؤدي أيضاً إلى إيجاد سبل جديدة ومبكرة للتصدي للتلوث البولي وزيادة دمج الإدارة القطاعية من حيث اتصالها بالبيئة الطبيعية.

زاي - خيارات لتحسين الإطار الراهن للإدارة الساحلية والبحرية من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي

٢٦ - تقدم القائمة الخيارات التالية المتعلقة بالقضية الأساسية الموجزة أعلاه، لنظر الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى الذين يحضرون الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي. وهي ليست قائمة جامعة وقد تقترح إضافة خيارات أخرى إليها أثناء الجزء متعدد أصحاب المصلحة من الاجتماع:

(ا) إيماج (إيراز) برنامج العمل العالمي على نحو أكثر فعالية في ولايات وخطط عمل: منظمات الأمم المتحدة؛ والاتفاقيات العالمية والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛ والاتفاقيات الإقليمية والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛ واتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها؛ والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك، البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية، مثلاً عن طريق:

١٠) سعي الحكومات (عاملة بصورة إنفرادية أو في مجموعات) لإدراج برنامج العمل العالمي في ولايات وخطط عمل الآليات والمنظمات العالمية والإقليمية القائمة وذلك بطرق عديدة من بينها مقررات مؤتمرات الأطراف ومنذرات التفاهم والبرامج المشتركة بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتصلة بأهداف برنامج العمل العالمي؛

٢٠) الدعوة لإدراج مجموعة من البنود المتعلقة بالمحيطات في جداول أعمال القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ وتغذية نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي في تلك المجموعة وكذلك ناتج آليات التسيير الدولية الأخرى مثل العملية الإستشارية غير الرسمية للأمم المتحدة المعنية بالمحيطات؛

(ب) تيسير التعاون العالمي والإقليمي والوطني والروابط بين المبادرات والاتفاقيات والمنظمات المتصلة بإدارة أحواض مستجمعات الأنهر والمناطق الساحلية والبيئة البحرية وذلك على سبيل المثال بالقيام بما يلي:

١٠) تقوية التعاون المؤسسي بين هيئات أحواض الأنهر وهيئات الموانئ، والإدارات الساحلية؛

٢٠) إدراج اعتبارات الإدارة الساحلية في التشريعات والنظم الملائمة المتصلة بأحواض الأنهر؛

٣٠) الاستفادة المثلثى من منتديات مثل المؤتمر الدولي المعنى بالمياه العذبة (بون ٣ - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (جوهانسبرج أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، ومؤتمر الأطراف في الإنقاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (لاهاي في ٢٠٠٢)، ومنتدى العالم الثالث للمياه (كيوتو، آذار/مارس ٢٠٠٣)؛

(ج) توسيع نطاق قدرات برامج البحار الإقليمية وتقويتها لتنفيذ برنامج العمل العالمي، وذلك على سبيل المثال عن طريق:

١٠) دعوة مؤتمرات الأطراف للتصدي لتنفيذ برنامج العمل العالمي بوصفه بنداً ثابتاً في جداول أعمالها؛

٢٠) تشجيع اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها على إتخاذ تدابير ملزمة قانوناً مثل بروتوكولات محددة لمعالجة المشاكل الإقليمية للأنشطة البرية؛

٣٠) تنسيق برامج البحار الإقليمية مع خطط التنمية الإقليمية وإدارة مقاسم المياه؛

٤، إستخدام برامج البحار الإقليمية لتوفير منتديات لإشراك جميع أصحاب المصلحة في الأمر، وتشمل مصاريف التنمية الإقليمية والجان الاقتصادي ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في إجراءات تعاونية للتصدي للمشاكل ذات الأولوية؛

(د) تحسين التعاون الشامل للقطاعات فيما بين المنظمات والاتفاقات الإقليمية، مثل برنامج البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والجان الإقليمية التابعة للجنة الأقليانوغرافية الحكومية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ونظمات الصحة الإقليمية، والمنتديات الوزارية الإقليمية، والجان الاقتصادية والاجتماعية، ومصارف التنمية، وذلك على سبيل المثال عن طريق:

١، وضع برامج عمل مشتركة؛

٢، مشاركة كل واحدة منها في الهيئات الإدارية للأخرى؛

(ه) إدراج برنامج العمل العالمي في خطط التنمية وخطط العمل الوطنية والإقليمية أو المحلية، وذلك على سبيل المثال عن طريق:

١، وضع برامج عمل وطنية بشأن الأنشطة البرية؛

٢، إدراج أهداف برنامج العمل العالمي في السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية والسياسات الإنمائية والقطاعية، مثل السياحة ومصائد الأسماك والطاقة والنقل؛

(و) العمل على جميع المستويات، لتسهيل مشاركة واسعة الالتزام من قبل الأطراف المؤثرة لتنفيذ برنامج العمل العالمي وذلك على سبيل المثال عن طريق تأليب الأطراف المؤثرة الرئيسية مثل القطاع الخاص والمؤسسات المالية وتنظيمات المجتمع المدني جميعها حول مشاكل ملموسة في شراكات مبتكرة لتقدير وتمويل وتنفيذ حلول تكنولوجية ومؤسسية ومالية ملائمة للمشاكل.
